مفهوم ومهددات الأمن الوطني

أحمد محمد فاروق محمود مجاهد
باحث ببرنامج الدكتوراه (سياسة)
بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا
جامعة القاهرة

الملخص

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم الأمن الوطنى و شيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث نسبياً فى العلوم السياسية، و يعود استخدام مصطلح الأمن الوطنى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث فى كيفية تحقيق الأمن الوطنى و تجنب الحرب، و كان من نتائجه بروز نظريات الردع و التوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن الوطنى الأمريكى عام 1974م، و منذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن الوطنى بأبعاده المختلفة طبقا لحجم التهديدات و طبيعة الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية.

وستسعى الورقة لتوضيح مفهوم الأمن الوطنى و خصائصه و أبعاده الداخلية و الخارجية، إضافة إلى ركائزه و مجالاته، إلى جانب عناصر الأمن الوطنى ومهدداته.

(الكلمات الدالة: مفهوم – مهددات – الأمن – الوطنى)

Summary

Despite the great importance of the concept of national security and its widespread use, it is a modern concept in political science, and the use of the term national security dates back to the end of World War II. Where a stream of literature appeared looking at how to achieve national security and avoid war, and among its results was the emergence of theories of deterrence and balance, then the American National Security Council was established in 1974 AD, and since that date the use of the concept of national security has spread at its various levels according to the threats, nature of local, regional and international conditions.

The paper will seek to clarify the concept of national security, its characteristics and internal and external dimensions, in addition to its pillars and fields, as well as the elements of national security and its threats.

(Key words: concept – threats – security – national)

مفهوم ومهددات الأمن الوطنى

تمهيد

مصطلح الأمن الوطنى مصطلح غربي بالأساس "National security"، وتنطبق ترجمته للعربية على مصطلحى "الأمن الوطنى" و "الأمن القومى"، الأمر الذى ساهم في تماثل المفهوم للفظى "وطنى" و "قومى" لدى بعض الدول التى تطلق لفظ الأمن القومى على أمن الدولة مثال الأمن القومى المصرى و كذلك على أمن مجموعة من الدول مثال الأمن القومى العربى. لذلك فمن الضرورى فى البداية توضيح الفارق بين مفهومى الأمن الوطنى و الأمن القومى؛ حيث يرى بعض الباحثين أن الفارق الجوهرى بين الأمن الوطنى و الأمن القومى أن الأول فى مفهومه أمن دولة واحدة، بينما يعنى الثانى أمن عدة دول مشتركة فى صفة أو مصلحة مشتركة و من ضمن هؤلاء الباحثين الدكتور عبد المنعم المشاط و الذى يكتسب تعريفه أهمية خاصة لرسمه حدود فاصلة بين الأمن الوطنى و الأمن القومى؛ فقد عرف الأمن القومى العربي بأنه حصيلة جمع أمن كل الدول العربية و مؤدى ذلك أن تهديد الأمن الوطنى لدولة واحدة أو عدة دول ينتقص من الأمن الجماعى العربى، كما أن زيادة مستوى الأمن الوطنى للدول العربية يدعم بلا شك الأمن القومى العربى[1]، و رغم ذلك فإن غالبية الأدبيات المتخصصة فى مصر تتناول مصطلح الأمن القومى كمرادف للأمن الوطنى المصرى[2] الأمر الذى سيتم الإقتداء به فى بعض أجزاء البحث.

يعد الأمن الوطنى أحد الفروع الجديدة نسبياً فى العلوم السياسية، حيث توفرت له المادة و الهدف العلمى و الأهمية و إمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط فى دراستها بين علوم الإجتماع و الإقتصاد و العلاقات الدولية و نظم الحكم و غيرها. تقليدياً كان يتم تعريف الأمن الوطنى على أنه الحماية من الهجوم الخارجى، و بالتالى فقد تم النظر إليه بشكل أساسى على أنه

([1]) عبد المنعم المشاط، "**الإطار النظري للأمن القومي العربي**" في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 14-17

([2]) علي الدين هلال، "**الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**"، شئون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 12.

يعنى دفاعات عسكرية فى مواجهة تهديدات عسكرية وقد ثبت محدودية هذه الرؤية، فالأمن الوطنى يتضمن الأبعاد الإقتصادية و الدبلوماسية و الإجتماعية بالإضافة إلى البعد العسكرى الأمر الذى ساهم فى تزايد الاهتمام بدراسته.

وتنقسم مستويات الأمن إلى أربعة مستويات، الأول هو أمن الفرد ضد أى أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، أما الثانى فهو الأمن الوطنى و هو حماية الدولة ضد أى أخطار خارجية أو داخلية و تعبر عنه بعض الدول "بالأمن القومى" مثل الحالة المصرية، والثالث هو الأمن الإقليمى باتفاق عدة دول فى إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التى تواجهها مثل الأمن القومى العربى و نجد ذلك فى أدبيات دول الخليج والحالة المصرية أيضاً و التى لا توضح فارق فى استخدام لفظ الأمن القومى بالحالتين، أما المستوى الرابع فهو الأمن الدولى أو العالمى و تتولاه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين.

تتناول الورقة مطلبين رئيسيين: المطلب الأول و يتم خلاله توضيح مفهوم الأمن الوطنى وخصائصه و أبعاده الداخلية و الخارجية اضافة إلى ركائزه ومجالاته، أما المطلب الثانى فيتناول عناصر الأمن الوطنى و مهدداته.

المطلب الأول الأمن الوطنى (المفهوم - الخصائص - الأبعاد - الركائز - المجالات)

أولاً: مفهوم الأمن الوطنى:

يتطلب تعريف مفهوم الأمن الوطنى تحديد المفهوم اللغوى للكلمات التى يتكون منها وهما "الأمن" و "الوطنى"، و بداية بالأمن؛ فإن التعريف اللغوى لمفهوم "أمْن في معجم المعانى الجامع اسم مصدره أَمِنَ و هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثى أمِن أى حقق الأمان[1]، وقد ورد المفهوم فى القرآن الكريم بقوله تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف"، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل فقد أصبح ينظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعى للوصول لأفضل الشروط لتحقيقه. وانتقالاً للتعريف اللغوى لمفهوم "الوطنى" فنجد أن تعريف "وطنى" فى معجم المعانى الجامع اسم منسوب إلى وَطَن، والدفاع الوطنى هو مجمل الوسائل التى يلجأ إليها بلد ما لتأمين سلامة أراضيه، أما الكيان الوطنى فهو أرض الوطن بحدودها المعروفة وكافة مقومات الوطن السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية[2]، وتقوم الدولة الوطنية على محددات أساسية بإطار جغرافى ثابت وسلطة وشعب، فى ظل تفاهمات دستورية ومفاهيم إنسانية وسياسية واجتماعية.

نتيجة تماثل المفهوم اللغوى للفظى "وطنى" و "قومى" لدى بعض الدول كان من الضرورى تحديد التعريف اللغوى لمفهوم "القومى" و هو اسم منسوب إلى قَوْم و القوم هم الجماعة التى ترتبط بمكان ما و تقيم فيه، و عندما يوجد جماعة تقيم فى أرض واحدة تنشأ بينهم روابط أخرى تدور حول المصلحة المشتركة و التضامن و النسب، و العلاقات الإجتماعية و تلك الروابط هى التى توجد ما يُسمى بالقومية[3] و القومية كيان اجتماعى و ليس من الضرورى أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسى كوعاء له، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في بعض الدول، وهناك قومية بلا دولة.

يعد الأمن الوطنى أحد المفاهيم النسبية فلا يوجد أمن وطنى مطلق، و انطلاقاً من نسبية الأمن الوطنى على المستوى النظرى كمفهوم و على المستوى العملى كإطار استراتيجى تعددت المدارس و الإتجاهات فى تحليل ماهية الأمن الوطنى و أبعاده و

---

(1) معجم المعانى الجامع ص 86

(2) المرجع السابق ص 99

(3) المرجع السابق ص 78

مؤشراته، و بالرغم من عدم وجود تصنيف حاسم لكتابات الأمن الوطنى، إلا أن هناك نظريات أو مدارس أساسية للتفكير فى العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية منها النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية، و فيما يلى استعراض لأبرز مقوماتها

النظرية الواقعية:

تركز النظرية الواقعية على البعد الإستراتيجي، ووفقا لها فإن الدولة هى الفاعل الرئيسي و لذلك تتولى الدول فرادى أمر أمنها و تدافع عن مصالحها و ذلك من خلال استحواذ القوة و استخدامها، و وفقا لهذه النظرية الواقعية فإن الأمن الوطنى هو أمن الدولة "State Security" و الذى يبدأ بأمن الفرد و الجماعة و يحتويه، و يزدهر هذا المفهوم للأمن فى ظل مناخ و علاقات الصراع و التوتر و الحرب، و لذلك فقد ازدهر إثر الإنقسام الدولى عقب الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى و الغربى، و قد برز الإهتمام بسياسات الأمن أكثر من الإهتمام بمفهوم الأمن، و انعكس ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مجلس الأمن الوطنى الأمريكي ؛ ليلعب دور المنسق بين استراتيجيات الدولة، و منذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم الأمن الوطنى بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية و تضع نظرية الأمن الوطنى كقيمة عليا، الأمر الذى يتطلب تحويل موارد الدولة وتخصيصها فى أغراض الدفاع، و اقتصر هذا المفهوم على الأبعاد الخارجية خاصة التهديدات العسكرية و أهمل الأبعاد الداخلية للمفهوم الأمر الذى عكسه تعريف وولتر ليبمان للأمن القومى بأنه قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادى الحرب، و القدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب[1]، و يركز هذا التعريف للأمن الوطنى على البعد العسكرى للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أى مخاطر تهدد قيم الدولة، و فى نفس السياق نجد أن فرديريك هارتمان يعرف الأمن الوطنى بأنه جوهر المصالح القومية التى تدخل الدولة من أجلها الحرب فوراً أو فى فترة لاحقة، و ركز هذا التعريف أيضاً على أهمية البعد العسكرى فى حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها، و من أنصار المفهوم العسكرى

1. Ullman, R. (1983). **"Redefining Security."** ***International Security*** 8(1): 129–153

للأمن الوطنى فى الأدبيات العربية د. حامد ربيع الذى يرفض إطلاق مفهوم واسع على كلمة الأمن الوطنى، فالإصطلاح فى رأيه يتجه أساساً إلى تلك الحماية الذاتية المرتبطة بحدود الدولة و أوضاعها الإستراتيجية و الجيوبوليتيكية، و بالتالى فالأمن القومى وفقاً له هو "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية"[1].

النظرية الليبرالية:

ترفض النظرية الليبرالية افتراضات النظرية الواقعية، فالدولة لدى الليبراليين تتألف من العديد من المؤسسات والجماعات التى قد تتباين مصالحها و تدخل في تفاهمات للوصول إلى اتفاق عام حول تلك المصالح، و بالتالى فإن مفهوم الأمن فى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكرى، بل يتعداه إلى باقى الأبعاد الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية، و تتوافق هذه النظرية مع الإتجاهات التى تدعو إلى توسيع مفهوم الأمن الوطنى، و من بينها المدرسة المجتمعية و الإتجاه الشمولى/ الكلى فى التحليل، ومن بين تعريفات مفهوم الأمن الوطنى التى تأخذ بالإتجاه الكلى فى تعريف الأمن القومى فى الأدبيات العربية تعريف د. علي الدين هلال الذى يرى أن "الأمن القومى هو تأمين كيان دولة أو عدد من الدول من الأخطار التى تهددها فى الداخل و الخارج، و تأمين مصالحها الحيوية، و خلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها و غاياتها القومية والتى تتمثل فى الإستقرار السياسى والتماسك الإجتماعي و التنمية الشاملة"[2]. ويأتى أيضا تعريف اللواء/ عدلى سعيد للأمن الوطنى فى نفس الإطار حيث عرفه بأنه "تأمين الدولة من الداخل، و دفع التهديد الخارجى عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم"[3].

([1]) حامد ربيع، نظرية **الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط)** القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

([2]) علي الدين هلال، "**الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**"، شئون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 12.

([3]) لواء/ عدلي سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص 17.

تناولت الأدبيات الغربية هذا الإتجاه من خلال بعض التعريفات التى نذكر منها على سبيل المثال تعريف أرنولد ولفرز الذى يتضمن أن الأمن بمعناه الموضوعى يقيس مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، و يشير بمعناه الذاتى إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم [1]، و يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة فى حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، و بالتالى فإن الأفعال التى تجعل دولة أكثر أمناً و لكنها تقلل من شأن قيمها لا نفع لها، و من عيوب هذا التعريف صعوبة قياس الأمن بطريقة موضوعية، و لذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة و الضعف، و إنما أيضاً بالقدرات و النوايا الخاصة بالتهديدات التى تواجه الدولة.

على جانب أخر عرف تريجر وكرننبرج الأمن القومى بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذى يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيويّة [2]، أما روبرت ماكنمارا فقد عرف الأمن الوطنى أنه هو "التنمية و بدون تنمية لايمكن تحقيق أمن وطنى حيث أن الدول التى لاتنمو بالفعل لا يمكن أن تكون آمنه، فالقدرة العسكرية وحدها ليست قادرة على فرض الأمن [3]. و قد تميز هذا التعريف بإعطاء دور أكبر للبعد الداخلى فى تحقيق الأمن الوطنى و عدم إغفال المجال الخارجى للأمن الوطنى بالإضافة إلى تركيزه على دور القوة العسكرية كأداة ردع.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الأمن الوطنى إجرائياً بأنه يعنى القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والإستقرار للعمل الوطنى فى كافة المجالات فى الدولة ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليمية أو عالمية ، ويوضح هذا التعريف أن الأمن الوطنى هو القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والإستقرار لتحقيق التنمية الشاملة للدولة فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأيدلوجية

---

(1) Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

(2) Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

(3) McNamara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966), p149.

والعسكرية والمعلوماتية فى الدولة ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية و الخارجية سواء إقليمية أو عالمية لتحقيق الأهداف القومية للدولة، مع الوضع فى الإعتبار أن عدم وضوح المستوى الحقيقى للتهديدات يؤدى للتخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمنى، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة فإن الأمر يصعب قياسه، لأنه موقف نسبى، فالأمن الوطنى يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن وطنى مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد المستويات المقبولة لتحقيق الأمن الوطنى، ومن المهم إدراك أن الأمن الوطنى يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الإقليمية والدولية وكل منهما يتغير بشكل دائم.

ثانياً: خصائص الأمن الوطنى:[10]

الأمن الوطنى حقيقة نسبية وليست مطلقة:

لا يوجد دولة تستطيع السيطرة على مقدرات العالم ومن ثم تحقق لنفسها الأمن المطلق، و يعود ذلك لأن الأمن المطلق لدولة ما يعنى التهديد المطلق لأمن كل الدول المجاورة، لذلك تسعى الدول لتحقيق الأمن الوطنى النسبى آخذة فى الإعتبار أمن الدول المجاورة ، كما أن مفهوم الأمن الوطنى نسبى من الناحية الإيديولوجية، فتغير نظام الحكم في دولة ما أو تغير الإيديولوجية التى تأخذ بها النخبة الحاكمة تطرح تأثيراتها على مفهوم الأمن الوطنى، كما ترتبط نسبية الأمن الوطنى بتباين رؤى المجموعات البشرية داخل الدولة الواحدة تجاه قضية الأمن الوطنى، فبعضها يرى أن الأمن الوطنى يتحقق بإندماج الدولة مع مجموعة من الدول الأخرى فيما يرى البعض الآخر أن الأمن الوطنى يتحقق بالحفاظ على السيادة الوطنية للدولة، كذلك تختلف الآراء فيما يتعلق بأسبقية مواجهة التهديدات حيث تذهب بعض الآراء إلى إعطاء الأسبقية للحماية من التهديدات الخارجية بينما تعطى غيرها الأسبقية للحماية من التهديدات الداخلية، يضاف لذلك التطور الهائل فى تكنولوجيا الأسلحة ووسائل التدمير بعيدة المدى وقدراتها التدميرية العالية وتواجدها فى حوزة دول متضاربة المصالح، وأخيراً التهديدات الإرهابية التى لا يعلم مصدرها أو توقيتها والتى يقتضى الواقع أن تتعايش الدولة معها.

([1]) اللواء أ ح د نصر سالم **الأمن الوطنى** أكاديمية ناصر العسكرية العليا أغسطس 2016

الأمن الوطنى ظاهرة ديناميكية حركية:

أى أن الأمن الوطنى يجب أن يتم تعديل وتطوير سياساته طبقاً للمتغيرات المحيطة ويجب على الدولة أن تواكب المتغيرات الدولية، فالدول تتأثر بما يدور حولها فى العالم، وأقرب مثال على ذلك البيئة المحيطة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 وما بعدها، وهذه المتغيرات لم تعد قاصرة على الصراع المسلح فحسب بل تتضمن الصراع السياسى والأيدويولوجى والإقتصادى والتكنولوجى، كما أن مصادر التهديد ليس لها صفة الثبات فصديق اليوم قد يكون عدو الغد، ولذلك اكتسب الأمن الوطنى صفته الديناميكية.

الأمن الوطنى هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية و إقليمية و دولية:

تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية بشرط أن تكون أهداف النظام السياسى معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة، والعوامل الإقليمية هى الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها فى الإقليم، أما العوامل الدولية فهى طبيعة علاقات الدولة فى المحيط الدولى وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.

الأمن الوطنى له جانبان جانب موضوعى وجانب معنوى:

الجانب الموضوعى يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كمياً، إما الجانب المعنوى فيتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسى.

شمولية مفهوم الأمن الوطنى:

تعنى شمولية المفهوم تضمنه مجالات متعددة أولها المجال السياسى ويتمثل فى الحفاظ على الكيان السياسى للدولة، وثانيها المجال الإقتصادى الذى يرمى إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية، أما ثالثها فهو المجال العسكرى والذى يسعى إلى تنمية القوة العسكرية، ورابعهما المجال الثقافى والإجتماعى الذى يرمى إلى تنمية الشعور بالإنتماء والولاء ويؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، وأخيراً المجال البيئي الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

ثالثاً: ركائز الأمن الوطنى و مجالاته:

ركائز الأمن الوطنى:

يتم صياغة الأمن الوطنى على أربع ركائز أساسية أولها إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية، و ثانيها رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة و الحاجة إلى الإنطلاق المؤمن لها، أما ثالثها فهو توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية ببناء القدرات العسكرية و الشرطية القادرة على التصدي و المواجهة لهذه التهديدات،و أخيراً إعداد السيناريوهات و اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

مجالات الأمن الوطنى:

المجال السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وهو ذو شقين داخلي وخارجي، ويتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعي والوحدة الوطنية، أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

المجال الاقتصادى

يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له؛ فمجال الأمن الوطنى هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كذلك فالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والحصول على التكنولوجيا وتوطينها.

المجال الاجتماعى

يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء؛ فبغير إقامة عدالة اجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات

يتعرض الأمن القومي للخطر، و يرتبط هذا المجال بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة و دعم الإرادة القومية و إجماع شعبها على مصالح و أهداف الأمن الوطنى و التفافه حول قيادته السياسية، و يؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن الوطنى تصعب السيطرة عليه، و بخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة و الإسكان والصحة و التعليم و التأمينات الاجتماعية.

المجال العسكرى:

تتحقق مطالب الدفاع و الأمن و الهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري و الردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم و كفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، و القوة العسكرية هي أحد الأدوات الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة و صياغة دورها القيادي بخاصة على المستوى الإقليمي، و يمتد البعد العسكري لتحقيق مطالب الردع في فترات السلم و إعداد الدولة و الشعب للدفاع و دعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح.

المجال الثقافى

يهدف إلى حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم، وهو الذي يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة والقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية بصورة مستمرة؛ فالدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة وصراع الحضارات إذا أخذناه بالمفهوم الشامل متضمناً الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب؛ فالأمن الوطنى يعني "تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة"، فالقاعدة الشعبية العريضة هي ركيزة الأمن، ورغم أهمية القوة العسكرية إلا أن درجة الوعى الثقافى ونمو المجتمع، والمنظومة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتيح لقوى الشعب التعبير عن نفسها، لا تقل عنها فى الأهمية

رابعاً: أبعاد الأمن الوطني و دوائره:

هناك بعدين للأمن الوطنى ؛ البعد الداخلي للأمن الوطنى و يلحق بهذا البعد ما ينتقل منه إلى الخارج (بصفة مؤقتة) مواطنين أو طائرات أو سفن، و البعد الخارجي وهو بخلاف البعد الداخلي تتغير حدوده واتساعه بتغير محدداته، و يقف مفهوم الأمن الوطني عند الحدود السياسية لكل دولة باعتبارها الصورة المثالية للتطور السياسي ليطرح ثلاث ثوابت؛ أولها تحديد مصالح الأمن الحيوية للدولة، و ثانيها تعريف التهديدات لهذه المصالح، و أخيراً تجميع الموارد العسكرية و الإقتصادية و السياسية لحماية هذه المصالح. وتقاس قدرة أى نظام سياسى على تحقيق الأمن الوطنى من خلال مدى قدرته على تلبية الإحتياجات الأساسية للجماهير و كفاله الحريات و تحقيق الإستقرار و مدى قدرته على مواجهة التهديدات الخارجية سواء إقليمية أو دولية، و التي وفقا لها يمكن التحرك سواء في نطاق الدائرة الكبرى للأمن الوطنى و يمثلها الأمن الدولي يليها الأمن الإقليمي و هو دائرة اهتمام خاصة بقومية محددة أو تجمع محدد وأصغر الدوائر و أشدها خصوصية الدائرة المحلية (الداخلية) للدولة.

المطلب الثانى عناصر ومهددات الأمن الوطنى:

أولاً عناصر الأمن الوطنى:

العنصر الجيوبولتيكي:

يقصد به دراسة تأثير الموقع الجغرافى على السياسة في ظل مسعى السياسيين للإستفادة من هذا الموقع وفق منظور مستقبلي أي تأثير السلوك السياسي على الأبعاد الجغرافية للدولة. و يمثل هذا العنصر أهمية رئيسية بالنسبة لسياسات الأمن الوطنى. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة الجغرافية والأمن الوطنى، ومن ضمنها

نظرية قلب الأرض The Heart Land لماكيندر :

ملخص هذه النظرية التي وضعها ماكيندر عام 1904 أن المستقبل لقوى البر، حيث جعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، و طبقاً لهذه النظرية فان العالم القديم عبارة عن قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر

المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم. ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض "The Heart Land" والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل [1].

النطاق الثانى و هو نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا واستراليا واليابان، وهى مهد القوة البحرية، وتحظى بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي. وضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً. ويرى ماكيندر أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية، فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض ، فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم. وقد كان ماكيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم فى ضوء علمه بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي يتغير أيضاً ، وإن كان ذلك يسير ببطء. [2]

نظرية القوة البحرية لماهان:

يرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لإمتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.[3]

([1]) جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة، دار الشروق، 1983) ، ص 214

([2]) محمد نصر مهنا، **الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص 79.

([3]) محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، القاهرة طبعة أولى 2000، ص 25

العنصر الديموجرافي:

يعد العنصر الديموجرافي أحد عناصر قوة الأمن الوطنى، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن الوطنى لأية دولة، فتعداد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لإمتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب. و تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الإختراق ، ومن ثم فإن محاولة الإحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الإحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً مع اتساع نطاق الفئات العمرية في التكوين السكاني للدولة.[1]

العنصر السياسي: يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية للدولة.

السياسة الداخلية:

يقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. و تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والإتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار ومدى التماسك السياسي. أما الديناميكية السياسية فتهتم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع. ويعني التطور السياسي التعرف على إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدات الجغرافية، وزيادة حجم المشاركة الجماهيرية وحل المشاكل واتخاذ القرارات.

السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها الوطنى والزود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ضد ما قد يواجهها

([1]) المرجع السابق، ص 27.

من تهديدات. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية للدولة على الجهاز الدبلوماسي وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها للتأثير على المنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، من خلال قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرتها على مد نفوذها للخارج . [1]

المؤسسات السياسية:

من الأمور الهامة دراسة المؤسسات السياسية للدولة للتعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تعبئة الجماهير ، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

العنصر الاقتصادي: [2]

يعد العنصر الإقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن الوطنى. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الإقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن الوطنى، وهي:

الموارد الغذائية:

لا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي كامل، و لذلك فإن كل دول العالم تعتمد بدرجات متفاوتة على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره فى الأمن الوطنى لأي دولة.

الموارد المعدنية:

لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الإكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن الوطنى، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

الموارد الصناعية:

يعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية أو هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع المعدات العسكرية.

([1])إسماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية إطار عام** (جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ص114.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 210 – 212

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية للدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب تقديم الإغراءات والحوافز الإقتصادية للدول الخارجية و توقيع العقوبات والجزاءات الإقتصادية.

العنصر العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الإستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن الوطنى من وجهة النظر العسكرية. ومن بين تلك المؤشرات حجم وتكوين القوات، وتنظيمها وتسليحها، و قدرتها على المناورة ، وتوفر الخبرات القتالية، ووجود خطط تعبئه سريعة و فعالة ، وتوافر قدرات الإنتاج الحربي، والتحالفات العسكرية. [1]أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها الوطنى، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور الآتية:[2]

الإستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يوفر الإستخدام الهجومي للقوة العسكرية العديد من المزايا للدولة، رغم ما تتعرض له من إدانة دولية واسعة بسبب عدم مشروعيته. ومن هذه المزايا أنها تمتلك زمام المبادأة في كل ما يتعلق بمكان هذا الإستخدام وزمانه، مما قد يربك خصومها. ومن مظاهر الإستخدام الهجومي للقوة العسكرية انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لإستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب باقى الدول.

الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:

ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعاً عن نفسها أو دفعاً للتهديد الذي يهدد مصالحها. ومن عيوب الأسلوب الدفاعي أنه قد يفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

([1]) محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، مرجع سابق، ص 27.

([2]) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 210 – 212

استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:

إن الردع الفعال يعد أفضل من الإعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثراً وفعالاً، لابد أن تمتلك الدولة قدرات كافية تتيح لها القدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام القدرات المتاحة من القوة إذا تعرضت للإستفزاز. وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة أكيدة.

ثانياً - مهددات الأمن الوطنى:

يقصد بمهددات الأمن الوطنى كل ما من شأنه تهديد كيان الدولة والقيم الداخلية وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، بفعل قوى خارجية أو داخلية، وسواء بطريقه مباشرة أو غير مباشرة. وعلى اعتبار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل هو ظاهرة متعددة الجوانب ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كثيرة.

تختلف الدول من حيث رؤيتها لطبيعة المهددات لأمنها الوطنى وحدوده، ، فالعوامل التي تهدد الأمن الوطنى تختلف من دولة لأخرى، بل إن ما يحقق الأمن الوطنى لدولة ما قد يهدد الأمن الوطنى لدولة أخرى. وهناك حد أدنى و نطاق يمكن أن تقبله كل دولة لدرجة التهديد، ولذلك فإن أي نحرك من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لابد وأن يواجه من جانب الدولة التي تهدد أمنها مواجهة تتناسب ودرجة التهديد، بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي بتهديدها يتهدد الأمن القومي للدولة. وفيما يلي استعراض لطبيعة التهديدات على كل من الصعيدين الداخلي والخارجي.

الصعيد الداخلي:

يرتبط المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل المجتمع. وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الإستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة، واتجاه العلاقات فى الحياة السياسية إلى العنف بين مكونات المجتمع، وتعدد القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية حقيقية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والإنتماء ، إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي وتسيطر على عملية اتخاذ القرار، فضلا عن ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها [1].

بداية بعوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة العسكرية ، فمن أهمها ضعف القدرة العسكرية للدولة، و الإعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار ، كما أن الطبيعة الإجتماعية داخل بنية الجيش، وخلفياته الإجتماعية يمكن أن تستغل لإيجاد الفرقة والصراع بين قطاعات و فئات الجيش المختلفة. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة. وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة ، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسد حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمى والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة لا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لقدراتها العسكرية والمدنية فى حالة الحرب.

وأنتقالاً لعوامل التهديد ذات طبيعة إقتصادية، فيعتبر التدهور و الإنهيار الإقتصادي من أهم تلك العوامل. ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الإقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات

(1) محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص 28–29

المواطنين، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والإستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية التحتية للدولة، والإعتماد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى المنح والقروض الخارجية، وارتفاع معدلات الإستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية، فإن تماسك الجبهة الداخلية تعد من الأمور الرئيسية لصد أية تدخلات خارجية، حيث أصبحت الجماهير تؤثر بشكل مباشر، ليس فقط على السياسة الداخلية، بل على السياسة الخارجية للدولة. ولهذا فإن إمكانيات الدعاية والحرب النفسية للتأثير على هذه الجماهير ممكنة وتقود إلى نتائج مؤثرة [1] حيث يمكن للدولة أن تستغل الوضع في دولة أخرى تتقاسمها طوائف و أعراق متعددة متصارعة. وقد كانت مشكلة حماية الأقليات والتدخل الخارجي لحمايتها من أهم ذرائع الاستعمار خلال القرن الماضى. وبالتالي فإن تلك العوامل يمكن قياسها من خلال القدرة على إثارة النعرات الدينية والطائفية والعرقية والقبلية وومدى وجود خلل في التركيبة الاجتماعية أو وجود خلل بين السكان ومعدلات النمو الاقتصادي.

الصعيد الخارجي:

وفيه يمكن التمييز بين صعيدين؛ الصعيد الإقليمى **ويتصل** بمجال العلاقة بين الدولة وبين محيطها الجغرافي أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون مع دول الجوار. والصعيد الدولى الذي يتصل بمجال العلاقة بين الدولة وبين المحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فى النظام العالمى ، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من نتائج.

عوامل تهديد ذات طبيعة سياسية:

من أهم عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول ذات أهمية دولية وفرض

([1]) عبد الخبير محمود عطا، **الإعلام وقياس الرأي العام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004) ، ص50-52

العقوبات الرادعة على الدولة ووجود تحالفات تتعارض مع مصلحة الدولة، يضاف لذلك عمليات التجسس وهي الجهود التي تضطلع بها أجهزة إستخبارات الدولة، بهدف الحصول على المعلومات الخاصة بقدرات الدول الأخرى، وتحركاتها وخططها المستقبلية. وقد اتسعت مجالات الجاسوسية لتشمل بالأضافة للجاسوسية العسكرية، والتي تتركز حول معرفة القدرات العسكرية للدولة، وتتضمن التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الإستراتيجية و التكتيكية للقيادات، والجاسوسية السياسية التي تهدف إلى التعرف على نوايا القادة السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع بينها، والجاسوسية الإقتصادية التي تهدف لمعرفة القدرات الأقتصادية والإنتاجية و الصناعية ومراكز الإنتاج الاقتصادي المؤثرة، والجاسوسية العلمية وتهدف إلى الوقوف على المستوى العلمي للدولة ومعرفة أنواع الأبحاث الإنتاجية وأهدافها.[1]

عوامل تهديد ذات طبيعة عسكرية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية فتتمثل في الهجوم المسلح أو حشد القوات المسلحة على الحدود أو القيام بمناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة ذات الطابع الهجومي، أو أنضمام دولة مجاورة لحلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف الدولة ومصالحها، بالأضافة الى أقامة قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة أو فرض حظر على الإمداد بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار. ولا شك أن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح، والذي يعد أحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة وأحد عوامل تهديد الأمن الوطنى للدول المجاورة. الأمر الذي يجب أخذه في الحسبان وقياس القدرات العسكرية الأمنية والقدرات المستقبلية التي تتحدد على أساسها قدرة الدولة على حماية أمنها الوطنى.

([1]) فيكتور مارشيل ماركس، **الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب** (بيروت: الدار المتحدة للنشر)، ص 27.

عوامل تهديد ذات طبيعة اقتصادية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية، فتوجد عدة مؤشرات لقياس التهديدات الإقتصادية من أهمها فرض حصار إقتصادي على الدولة أو مقاطعتها، والتكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية.

عوامل تهديد ذات طبيعة الثقافية

تتمثل في تصدير ايديولوجيات لا تتفق وقيم المجتمع ومبادئه، واستخدام الحرب النفسية عن طريق المحطات الإذاعية و التلفزيونية المضادة و وسائل التواصل الإجتماعى بهدف التشكيك فى القيادات السياسية و و خفض الروح المعنوية و نشر الأحباط بين فئات الشعب المختلفة 0

الخاتمة :

فى النهاية نجد أن الأمن الوطنى للدولة ينبع فى الأساس من تحديدها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف كما أن الأخذ بالمفوم الشامل للأمن الوطنى والمتضمن لكافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية والعسكرية والبيئية والمعلوماتية يساهم فى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والإستقرار لتحقيق التنمية الشاملة للدولة و زيادة قدرتها على مواجهة كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء إقليمية أو عالمية كما نجد أن عناصر قوة الأمن الوطنى المتمثلة فى العنصر الجيوبوليتيكي والديموجرافي والإقتصادي والسياسي والعسكري تساهم بشكل رئيسى في مواجهة كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وبقائها و كيانها

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ - الكتب:

1- حامد ربيع، نظرية **الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.

2- لواء/ عدلي سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص 17

3- جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة، دار الشروق، 1983) ، ص 214.

4- محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، القاهرة طبعة أولى 2000، ص 25

5- فيكتور مارشيل ماركس، **الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب** (بيروت: الدار المتحدة للنشر)، ص 27

6- معجم المعانى الجامع.

ب - الرسائل العلمية

1- محمد نصر مهنا، **الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص 79.

2- سماعيل صبري مقلد، **أصول العلاقات الدولية إطار عام** (جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ص114

3- عبد الخبير محمود عطا، **الإعلام وقياس الرأي العام** (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004) ، ص50-52

جـ - تقارير و كتب سنوية :

1- عبد المنعم المشاط، **"الإطار النظري للأمن القومي العربي"** في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص ص 14-17

2- علي الدين هلال، **"الأمن القومي العربي دراسة في الأصول"**، شئون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 1.2

3- اللواء أ ح د نصر سالم مفهوم الأمن الوطنى أكاديمية ناصر العسكرية العليا 15 أغسطس 2016

ثانيا المراجع الأجنبية :

Books:

1- Ullman, R. (1983). "**Redefining Security**." **International Security** 8(1): 129–153

2- McNamara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966), p149.

3- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.